الأمم المتحدة

DP/OPS/2024/4

Distr.: General
22 March 2024
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

الدورة السنوية لعام 2024

3 إلى 7 حزيران/يونيه 2024، نيويورك

البند 3 من جدول الأعمال المؤقت

المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع: التقرير السنوي لفريق المراجعة الداخلية والتحقيقات عن أنشطة المراجعة الداخلية والتحقيقات في عام 2023

موجز

يقدم فريق المراجعة الداخلية والتحقيقات لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إلى المجلس التنفيذي تقريره السنوي عن أنشطة المراجعة الداخلية والتحقيقات للفترة الممتدة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023.

وبناء على طلب المجلس الوارد في قراره 13/2015 المتعلق بأنشطة المراجعة الداخلية، يتضمن هذا التقرير ما يلي: (أ) رأي، مقدم استنادا إلى نطاق العمل المضطلع به، بشأن مدى كفاية وفعالية إطار الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة لدى مكتب خدمات المشاريع؛ (ب) موجز مقتضب للأعمال والمعايير التي تدعم الرأي المقدم؛ (ج) بيان عن الامتثال لمعايير المراجعة الداخلية المتبعة؛ (د) رأي بشأن ما إذا كان توفير الموارد لهذه الوظيفة مناسبا وكافيا وفعَّالا لتحقيق التغطية المتوخاة في مجال المراجعة الداخلية والتحقيقات.

عناصر قرار

قد يرغب المجلس التنفيذي في أن يحيط علما بما يلي:

(أ) التقرير السنوي لفريق المراجعة الداخلية والتحقيقات لعام 2023، ورد الإدارة على ذلك التقرير؛

(ب) التقدم الكبير المحرز في تنفيذ التوصيات المنبثقة عن المراجعة؛

180424 050424 24-05558 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

(ج) الرأي، المقدم استنادا إلى نطاق العمل المضطلع به، بشأن مدى كفاية وفعالية إطار الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة لدى مكتب خدمات المشاريع (تمشيا مع قرار المجلس التنفيذي 13/2015)؛

(د) التقرير السنوي للجنة الاستشارية للمراجعة لعام 2023 (تمشيا مع قرار المجلس التنفيذي 37/2008).

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة 4

ثانيا – الولاية 5

ثالثا – الرأي 6

رابعا – ملخص الأعمال والمعايير المطبقة لإبداء الرأي 6

خامسا – الامتثال لمعايير المراجعة الداخلية ومبادئ التحقيق 8

سادسا – تخصيص الموارد وتوزيعها 8

سابعا – تنفيذ خطة العمل القائمة على المخاطر لعام 2023 10

ثامنا – تنفيذ توصيات المراجعة 14

تاسعا – النتائج الرئيسية لمهام المراجعة الداخلية والمهام الاستشارية 15

عاشرا – الإفصاح عن تقارير المراجعة الداخلية 22

حادي عشر – التحقيقات 22

المرفقات (متاحة على الموقع الشبكي للمجلس التنفيذي) . . . . . .

أولا - مقدمة

1 - ***الهدف*** - يلخص هذا التقرير الأنشطة التي اضطلع بها فريق المراجعة الداخلية والتحقيقات التابع لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في عام 2023. ويقدم رأيا عاما بشأن مدى كفاية وفعالية عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة في المكتب، استنادا إلى نطاق العمل المضطلع به (القرار 13/2015). وقد شملت المعايير المستخدمة في تكوين هذا الرأي ما يلي: نتائج عمليات المراجعة الداخلية وعمليات مراجعة حسابات المشاريع في عام 2023؛ ونتائج استعراض متابعة قام به طرف ثالث في عام 2023؛ وتنفيذ الإجراءات الرامية إلى معالجة توصيات المراجعة من هذه السنة والسنوات السابقة؛ وعمليات المراجعة المحاسبية القضائية؛ وبرامج المراجعة المستمرة للحسابات وتحليل البيانات؛ والاستنتاجات المستخلصة من التحقيقات.

2 - ***الرأي*** - يرى الفريق، استنادا إلى نطاق أعمال المراجعة والتحقيقات المضطلع بها في عام 2023، أن أنشطة الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة في مكتب خدمات المشاريع كانت من حيث الكفاية والفعالية "مرضية جزئيا: بحاجة إلى بعض التحسينات"، أي أن هذه الأنشطة كانت قائمة وتؤدي وظيفتها، غير أنها كانت بحاجة إلى بعض التحسين. وأكد استعراض المتابعة الذي قام به طرف ثالث لآليات رقابة مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على الاستثمارات المستدامة في البنية التحتية والابتكار ونظم الرقابة الداخلية للمكتب التقدم الذي أحرزه المكتب في عام 2023 وسلط الضوء على الإجراءات التي لم تُنفَّذ بعد. ويؤكد استعراض الثقافة المؤسسية في المكتب مواطن القوة التي سيواصل المكتب الاعتماد عليها، ويسلط الضوء على المجالات التي تتطلب التحسين والتي التزم المكتب بمعالجتها كجزء من رحلته لإحداث التحول الثقافي. وكانت متابعة تقييم الفريق لاستقلاليته مرضية، إذ تم تنفيذ جميع التوصيات تنفيذا كاملا. واتُخذت إجراءات بشأن 95 في المائة من التوصيات الصادرة عن الفريق، مما يوضح أنّ الإجراءات الملائمة اتخذت في الوقت المناسب كلّما اقتضى الأمر إدخال تحسينات متعلقة بالحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة. وكان هناك إجراء واحد متفق عليه مفتوح منذ أكثر من 18 شهرا في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، أي نفس العدد الذي كان موجودا في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022.

3 - ***نواتج المراجعة*** - في عام 2023، قدم الفريق 31 تقريرا من تقارير المراجعة الداخلية للحسابات والتقارير عن الأنشطة الاستشارية، وثلاثة تقارير عن عمليات المراجعة المحاسبية القضائية و 46 تقريرا عن مراجعة حسابات المشاريع. وأصدر الفريق 242 توصية في عام 2023 مقارنة بـ 155 توصية في عام 2022، منها 152 توصية تتعلق بالمهام الاستشارية. وقد جعل الفريق تنفيذ التوصيات إلزاميا. وتعزى الزيادة في عدد التوصيات إلى زيادة عدد مهام المراجعة وتقارير مراجعة الحسابات.

4 - ***نتائج التحقيقات*** - تعامل الفريق في عام 2023 مع عدد أكبر من القضايا مقارنة بعام 2022. إذ فتح تحقيقات في 171 قضية، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 38 في المائة عن عام 2022 (124 قضية)، وتمكن من إنجاز 137 قضية في غضون 4,5 أشهر في المتوسط. وبلغ مجموع الخسائر المالية المثبتة بأدلة في القضايا التي حُقّق فيها في عام 2023 ما قدره 786 978 دولارا، مقارنة بمبلغ قدره 293 971 دولارا في عام 2022.

5 - ***دعم المبادرات الاستراتيجية*** - ركز الفريق في مهام المراجعة التي قام بها على المجالات الاستراتيجية والوظيفية الرئيسية المتمثلة في الثقافة والصحة والسلامة والمسائل الاجتماعية والبيئية والجنسانية

والحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وفي عام 2023، أكمل المهام الاستشارية الأربع التي كان بدأها في العام السابق، وتتعلق بما يلي: إدارة الأزمات؛ وكفاءة عملية استعراض التصاميم؛ والحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي؛ والصحة، والسلامة، والإدارة الاجتماعية والبيئية.

6 - ***إطار المساءلة*** - تتألف ركائز إطار المساءلة وسياسات الرقابة في مكتب خدمات المشاريع، التي تمثل ركائز داخلية بالنسبة للمكتب، مما يلي: فريق المراجعة الداخلية والتحقيقات؛ واللجنة الاستشارية للمراجعة؛ والفريق المعني بالمخاطر والامتثال؛ ومكتب الأخلاقيات؛ والمكاتب الإقليمية؛ ومكتب المستشار القانوني العام؛ وفريق التعيين والاختيار؛ ومجلس التعيين والاختيار؛ واستعراض الأعمال الفصلي للأداء المؤسسي؛ وتوجيهات وتعليمات المكتب التنفيذي التابع لمكتب خدمات المشاريع. وتتمثل الركائز الخارجية لإطار المساءلة وسياسات الرقابة في مكتب خدمات المشاريع في ما يلي: الجمعية العامة؛ والأمين العام؛ والمجلس التنفيذي؛ ومجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة؛ ووحدة التفتيش المشتركة؛ واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية؛ واللجنة الخامسة التابعة للجمعية العامة.

7 - ***إطار السياسات*** - يواصل مكتب خدمات المشاريع تنفيذ إطاره المتعلق بالحوكمة والمخاطر والامتثال، مبسِّطا بذلك أدوات سياسته الداخلية ومُحسنا مواءمتها مع العمليات. وأصدر المكتب في عام 2023 ثلاثة تعليمات تنفيذية تشغيلية، وتوجيها تشغيليا واحدا، وثلاثة تعليمات تشغيلية. وشملت التحسينات التي أدخلت في مجال السياسة العامة ما يلي: تفويض السلطة، وإطار للعناية الواجبة، وإطار لإدارة شؤون الموظفين، والتحقيقات والتدابير المتعلقة بادعاءات سوء السلوك ضد موظفي المكتب، وإجراءات الشراء.

ثانيا - الولاية

8 - يرد التعريف بولاية فريق المراجعة الداخلية والتحقيقات ونطاق عمله ومسؤوليته ومساءلته ومعاييره في ميثاق المراجعة الداخلية والتحقيقات عملا بالتوجيه التنفيذي OD.ED.2022.01. وبموجب إطار مكتب خدمات المشاريع المتعلق بالحوكمة وإدارة المخاطر والامتثال، يتولى الفريق دور خط الدفاع الثالث. ويقرُّ المدير التنفيذي، في النظام المالي والقواعد المالية لمكتب خدمات المشاريع، الولاية والوظائف فيما يتعلق بالمراجعة الداخلية والتحقيقات داخل المكتب عملا بالتوجيه EOD.ED.2017.04.

9 - ومدير الفريق مسؤول أمام المدير التنفيذي للمكتب، ويساعده في أداء وظيفة المساءلة التي يضطلع بها. ويوفر الفريق للمكتب خدمات الضمان والمشورة والخدمات الاستشارية المستقلة والمحايدة لتحسين عمليات المكتب، ويساعد الفريق المكتب على تحقيق أهدافه باتباع نهج منتظم ومنضبط لتقييم وتحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة فيه. ويقدم المساعدة أيضا في حماية نزاهة المنظمة وسمعتها الحسنة.

10 - وقد واصل الفريق في عام 2023 التعامل مع اللجنة الاستشارية للمراجعة التابعة للمكتب. ووفقاً للقرار 37/2008، يُرفق التقريرُ السنوي للجنة الاستشارية للمراجعة لعام 2023 بهذا التقرير بوصفه المرفق 7.

11 - ويؤكد الفريق استقلاليته التنظيمية. ففي عام 2023، لم يواجه الفريق أي تدخل في تحديد نطاق مراجعته للحسابات وتحقيقاته، وتخطيطه، وأداء أعماله، والإبلاغ عما يتوصل إليه من نتائج. وأتيحت لمدير الفريق إمكانية الوصول الحر وغير المقيد إلى المجلس التنفيذي واللجنة الاستشارية للمراجعة.

ثالثا – الرأي

12 – تقع على عاتق الإدارة مسؤولية الحفاظ على كفاية وفعالية الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة في مكتب خدمات المشاريع. ويتولى فريق المراجعة الداخلية والتحقيقات المسؤولية عن إجراء تقييم مستقل لمدى كفاية إطار العمل وفعاليته.

13 – **أساس الرأي** – أجرى الفريق التقييم وفقا لإطار الممارسات المهنية لمعهد المدققين الداخليين، والمبادئ والتوجيهات الموحدة للتحقيقات التي وضعها وأقرها مؤتمر المحققين الدوليين. ويعتقد الفريق أن الأدلة التي تم الحصول عليها كافية ومناسبة لكي تشكل أساسا للرأي.

14 – **الاستثناءات** – لا توجد استثناءات.

15 – **القيود على النطاق** – لا توجد قيود على النطاق.

16 – **الرأي العام** – يرى الفريق أن عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة في مكتب خدمات المشاريع كانت من حيث الكفاية والفعالية "مرضية جزئيا: بحاجة إلى بعض التحسينات". ولا تؤثر المسائل التي تم تحديدها تأثيرا كبيرا في تحقيق أهداف المكتب.

رابعا – ملخص الأعمال والمعايير المطبقة لإبداء الرأي

17 – يستند الرأي العام الذي توصل إليه فريق المراجعة الداخلية والتحقيقات إلى الأدلة التالية: (أ) وضع وتنفيذ خطة مراجعة الحسابات على أساس المخاطر لعام 2023 التي وافق عليها المدير التنفيذي؛ (ب) نتائج وتقييمات فرادى عمليات المراجعة[1]؛ (ج) متابعة نتائج الاستعراض الذي أجراه طرف ثالث[2] والتقييم الذاتي الذي أجراه الفريق لاستقلاليته؛ (د) التقدم الذي أحرزته الإدارة في تنفيذ الإجراءات الرامية إلى معالجة توصيات المراجعة؛ (هـ) عمليات المراجعة المحاسبية القضائية؛ (و) برنامج المراجعة المستمرة للحسابات وتحليل البيانات؛ (ز) النتائج المستخلصة من التحقيقات؛ (ح) عدد توصيات المراجعة الصادرة؛ (ط) حالة تنفيذ توصيات المراجعة في نهاية السنة التقويمية.

(1) شملت مهام المراجعة عمليات مراجعة الضمانات، والاستعراضات الاستشارية، وعمليات المراجعة الداخلية، والمراجعة المالية للمشاريع.

(2) شمل الاستعراض الذي أجراه طرف ثالث استعراض متابعة للاستعراضات المستقلة لعام 2022 (فعالية آليات رقابة مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع فيما يتعلق بمبادرة الاستثمارات المستدامة في البنى التحتية ("S3i"؛ نظم الرقابة الداخلية في المكتب).

الجدول 1

توزيع تقييمات مراجعة الحسابات لعامي 2022 و 2023

العام	2023				2022			
تقييمات التقارير	عمليات المراجعة الداخلية[أ]	عمليات مراجعة حسابات المشاريع[ب]	تقييمات التقارير المرجحة[ج]	النسبة المئوية من المجموع	عمليات المراجعة الداخلية	عمليات مراجعة حسابات المشاريع	تقييمات التقارير المرجحة	النسبة المئوية من المجموع
مُرض	3	61	33,5	**83 في المائة**	3	54	30,0	**73 في المائة**
مُرض جزئيا: بحاجة إلى بعض التحسينات	1	7	4,5	**11 في المائة**	3	13	9,5	**23 في المائة**
مُرض جزئيا: بحاجة إلى تحسينات كبيرة	0	3	1,5	**4 في المائة**	1	0	1,0	**3 في المائة**
غير مُرض	0	2	1,0	**2 في المائة**	0	1	0,5	**1 في المائة**
المجموع	**4**	**73**	**40,5**	**100في المائة**	**7**	**68**	**41,0**	**100 في المائة**

(أ) عند تصنيف استنتاجات المراجعة، اعتبِر تقرير التقييم الأمني لجمعية الاتصالات المالية بين المصارف على مستوى العالم (نظام سويفت) (الذي أكد الامتثال لضوابط نظام سويفت الإلزامية)، وتقريرا تأكيد الاستثمارات (المتضمنان للأرصدة المؤكدة والموفقة) تقارير "مرضية".

(ب) يحتسب تقرير المراجعة المالية وتقرير المراجعة الداخلية لنفس المشروع كعمليتي مراجعة للمشروع في هذا الجدول. ولأغراض الحساب الحالي، تعتبر المراجعة المالية للمشروع المتضمنة رأيا غير مشفوع بتحفظ "مرضية"، في حين تعتبر المراجعة المالية للمشروع المتضمنة رأيا مشفوعا بتحفظ "غير مرضية".

(ج) قد لا تمثل عمليات مراجعة حسابات المشاريع بالكامل جوانب الحوكمة والمخاطر والامتثال لمكتب خدمات المشاريع، لأن نطاقها يختلف عن عمليات المراجعة الداخلية للمكاتب القطرية. ومع ذلك، فإنها توفر مؤشرا عن جوانب الحوكمة والمخاطر والامتثال للمكتب. ويقدر الفريق أن نتائج عمليات مراجعة حسابات المشاريع تعطي تأكيدا بنسبة 50 في المائة بشأن هذا المجال.

18 - ويعتمد الفريق على الإدارة للقيام على نحو استباقي بتحديد الحالات المعروفة للمخاطر الحقيقية، أو أوجه الإخفاق المحتملة في الرقابة، أو المخالفات، أو حالات عدم الامتثال التنظيمي التي يمكن أن تكون مهمة لمجال الرقابة، والإبلاغ عنها.

19 - وقد نُظر في البيانات الكمية والنوعية الواردة أدناه عند صياغة الرأي العام لعام 2023:

(أ) فيما يتصل بعمليات المراجعة المالية للمشاريع في عام 2023، تم إصدار تقريري مراجعة حسابات لمشروعين تضمنا رأيا مشفوعا بتحفظ (مقابل تقرير واحد في عام 2022)؛

(ب) فيما يتصل بتقارير المراجعة الداخلية لحسابات المشاريع، بلغ الأثر المحاسبي الناجم عن ملاحظات مراجعة الحسابات 821 355 1 دولارا (مقابل 873 458 1 دولارا في عام 2022)؛

(ج) في عام 2023، بلغت قيمة عمليات الاحتيال التي أثبتها الفريق ما قدره 786 978 دولارا، مقارنة بما قدره 293 971 دولارا في عام 2022؛

(د) لم يتم إثبات وقوع أي مدفوعات للموردين الخاضعين للعقوبات في أي من عامي 2023 و 2022؛

(هـ) في عام 2023، أثبت الفريق مدفوعات مكررة بقيمة 818 22 دولارا بينما لم تكن هناك أي مدفوعات مكررة في عام 2022؛

(و) اعتبر معدل تنفيذ توصيات المراجعة الداخلية، الذي بلغ في نهاية عام 2023 ما قدره 95 في المائة، "مرضيا"، مما يشير إلى أن مكتب خدمات المشاريع اتخذ إجراءات فعالة وفي الوقت المناسب لمعالجة أوجه القصور التي حُدّدت في عمليات المراجعة (مقابل 98 في المائة في عام 2022)؛

(ز) كانت هناك توصية مراجعة واحدة لا تزال معلقة منذ فترة طويلة صدرت قبل 31 كانون الأول/ديسمبر 2023 بأكثر من 18 شهرا.

(ح) صدر عدد أكبر من التوصيات في عام 2023 مقارنة بعام 2022 (242 توصية في عام 2023، وهو ما يشكل زيادة من 155 توصية في عام 2022).

خامسا - الامتثال لمعايير المراجعة الداخلية ومبادئ التحقيق

20 - يضطلع فريق المراجعة الداخلية والتحقيقات بأعمال مراجعة الحسابات الداخلية التي يكلف بها وفقا للمعايير الدولية للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية التي وضعها معهد المدققين الداخليين، والتي اعتمدها ممثلو دوائر المراجعة الداخلية للحسابات التابعة لمنظمات الأمم المتحدة بغرض الاستخدام في حزيران/يونيه 2002.

21 - ويجري الفريق التحقيقات وفقا لمبادئ مؤتمر المحققين الدوليين ومبادئه التوجيهية.

22 - ويتعهد الفريق برنامجاً داخلياً لضمان الجودة وتحسينها يشمل ضمان الجودة على مستوى المهام، وتقييمات ذاتية متواصلة وتقييما خارجيا لجودة وظيفة المراجعة الداخلية كل خمس سنوات. وقد أُنجز أحدث تقييم خارجي في عام 2021، وحصل فيه المكتب على أعلى تقدير، وهو "المطابقة العامة".

23 - وخضع فريق التحقيقات لتقييم خارجي للجودة في عام 2020، أسفر عن نتيجة إيجابية عموما، بما في ذلك الامتثال لإطاره القانوني وللمعايير المقبولة عموما للتحقيقات في المنظمات الدولية.

سادسا - تخصيص الموارد وتوزيعها

24 - في عام 2023، واصل فريق المراجعة الداخلية والتحقيقات تخصيص ميزانيته بما يتماشى مع التوصيات المنبثقة عن تقييم استقلاليته، ومع القرار 13/2022 وعين الفريق موظفين إضافيين وعزز طرائق التعاقد مع المتعاقد معهم تعاقدا فرديا بمنحهم تعيينات محددة المدة.

25 - وفي عام 2023، تألف قسم المراجعة الداخلية من مدير مراجعة واحد (وظيفة من الفئة ICS 12: P5[(3)])، ومراجعَيْن داخليين (وظيفتان من الفئة ICS 11: P4)، وأربعة أخصائيين في المراجعة (وظائف من الفئة ICS 10: P3)، وأخصائيَّيْن في المراجعة من ذوي الخبرة في إدارة المشاريع والبنية التحتية (وظيفتان من الفئة ICS 10: P3)، وأخصائي في تحليل البيانات (وظيفة من الفئة ICS 10: P3)،

(3) ICS: خدمة مدنية دولية.

وكبير مســـاعدين في تحليل البيانات (وظيفة من الفئة ICS 05: LICA 5[4]). ووظيفة مدير المراجعة شاغرة منذ أيار/مايو 2022؛ وعملية تعيين من يشغلها جارية.

26 - وتألف قسم التحقيقات من مدير واحد (وظيفة من الفئة ICS 12: P5)، واثنين من كبار المحققين (وظيفة من الفئة ICS 11: P4، ووظيفة من الفئة ICS 11: IICA-3)[5]، وأربعة محققين (ثلاثة وظائف من الفئة ICS 10: P3، ووظيفة من الفئة ICS 09: P2)، ومحققيْن لتلقي الشـــكاوى (وظيفتان من الفئة ICS 10: IICA-2)، وكبير محللين للتحقيقات[6] مختص بتقارير الجهات المعنية (وظيفة من الفئة ICS 09: IICA-1) واثنين من كبار المســاعدين في التحقيقات (وظيفة من الفئة ICS 05: G5). وعمل كبير مســـاعدين إداريين (وظيفة من الفئة ICS 05: G5) من أجل القســـمين معا. وقدم المدير (مد-1) التوجيه والدعم.

27 - وبلغت الميزانية الإجمالية للفريق في عام 2023 ما قدره 6,821 ملايين دولار. وســـتبقى كما هي في عام 2024.

28 - وقرر الفريق في خططه لعام 2024 أن يعيد توزيع الموارد فيما بين بنود الميزانية لزيادة تعزيز الفريق من خلال إنشـــاء وظيفتين جديدتين: واحدة لكبير محققين (من الفئة ICS 11: IICA-3) وواحدة لمدقق جنائي (من الفئة ICS 10: IICA-2). وســـتزيد إضـــافة وظيفة لكبير محققين من قدرة الفريق في ضمان الجودة والإشراف والتوجيه. ويُنتظر أن تنجم عن إضافة وظيفة لمدقق جنائي داخلي وفوراتٌ مقارنة بالاستخدام الحالي للشركات الاستشارية، كما يُنتظر منها أن تمكن من تغطية احتياجات المراجعة المحاسبية القضائية بسرعة.

29 - وكُمّل الهيكل الداخلي للفريق بشـركات خبيرة خارجية وخبراء متخصـصـين منهم أخصـائي في تكنولوجيا المعلومات وخبراء في بذل العناية الواجبة وأخصـــائيون في التحاليل الجنائية الحاســـوبية. وظل الفريق محتفظا بمحررٍ غير متفرّغ لضمان جودة تقارير المهام.

30 - وتُموَّل عمليات مراجعة حسابات المشاريع التي ينسقها الفريق من أموال المشاريع مباشرةً.

31 - وحافظ الفريق على شـــراكته مع جمعية المدققين المعتمدين لعمليات الغش ومعهد المدققين الداخليين. وجميع المراجعين التابعين للفريق هم أعضـــاء في المعهد ويلتزمون بإطار الممارســـات المهنية الدولية الذي يصدره.

32 - وقد استوفى المراجعون والمحققون شروط التعليم المهني المستمر، وحافظ كل منهم على ما يخصه من الألقاب والعضويات المهنية في مجالات مراجعة الحسابات والمحاسبة والتدقيق في عمليات الغش.

33 - ودعم الفريق أنشـطة التدريب طوال عام 2023 لتمكين التطور المهني المسـتمر. ومن المواضـيع التي تناولتها تلك الأنشـــطة أهدافُ التنمية المســـتدامة، والتدقيق في المســـائل البيئية والاجتماعية

(4) LICA: اتفاق فرادى المتعاقدين المحليين.

(5) IICA: اتفاق فرادى المتعاقدين الدوليين.

(6) نُقلت هذه الوظيفة عند اقتراب نهاية عام 2023 لتكون تحت إشراف مدير الفريق.

والحوكمة، ومخاطر الاحتيال، وإدارة المخاطر، وتحليل البيانات، والتدقيق في عمليات الغش، وتقنيات إجراء التحقيقات.

سابعا – تنفيذ خطة العمل القائمة على المخاطر لعام 2023

تخطيط المراجعة على أساس المخاطر وإنجاز خطة العمل السنوية

34 – كان الهدف من خطة العمل المتعلقة بالمراجعة لعام 2023 هو تقييم وتحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر والحوكمة والرقابة، وتقديم تأكيد للمدير التنفيذي بأن الضوابط والإجراءات الداخلية تُنفذ على الوجه المنشود.

35 – وعمل الفريق، في سياق إعداد خطة عمله لعام 2023، على كفالة الاتساق بين أولويات المراجعة، والاستراتيجية المؤسسية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وأهداف الإدارة. وفي عام 2023، بدأ مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في فرض مهام تتعلق بعملياته المحورية الرئيسية باتباع نهج شامل بهدف التوصل إلى فهم أشمل للمخاطر. وأُقرّ في خطة العمل المتعلقة بالمراجعة على أساس المخاطر بالتنوع الجغرافي لعمليات المكتب العالمية، وشملت مراجعة الضمان والمهام الاستشارية.

36 – وقدم الفريق 31 تقريرا عن مراجعة الضمان والمهام الاستشارية، وثلاثة تقارير عن المراجعة المحاسبية القضائية، و 46 تقريرا عن مراجعة حسابات المشاريع.

الشكل 1

إنجاز خطة المراجعة الداخلية على أساس المخاطر، 2021 – 2023

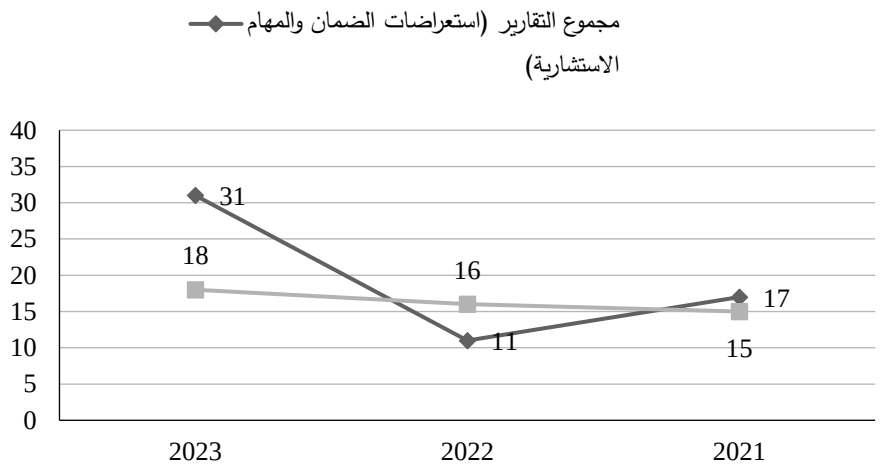

الشكل 2

التوزيع الجغرافي للتقارير الصادرة في عام 2023

ملاحظة: لا تعكس هذه الخريطة موقف مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو بشأن تعيين حدوده.

37 - وخلال عام 2023، واصل الفريق تطبيق نهج مختلط، حيث نفذ مهام المراجعة عن طريق بعثات ميدانية عن بُعد وفي الموقع.

رصد الأنشطة وتنسيقها

38 - واصلت اللجنة الاستشارية للمراجعة استعراض خطة العمل السنوية للفريق وتقاريره النهائية عن المهام. وقدمت اللجنة مساهمات لتعزيز فعالية وظيفتي المراجعة الداخلية والتحقيق. ويرد تقريرها السنوي لعام 2023 في المرفق 7.

39 - ولتعزيز التنسيق والكفاءة، أبلغ الفريق مجلسَ مراجعي حسابات الأمم المتحدة بخطة عمله السنوية، ونتائج عمليات المراجعة التي قام بها، وتقاريره النهائية عن المراجعة.

تقارير وتقييمات المراجعة

الجدول 2

توزيع تقييمات المراجعة، حسب نوع المهام والمنطقة، 2023

مجالات المهام	عدد التقارير	مُرْض (فعال)	مُرض جزئيا: بحاجة إلى بعض التحسينات	مُرض جزئيا: بحاجة إلى تحسينات كبيرة	غير مُرض (غير فعال)	التقييم لا ينطبق
استعراض الضمان والمهام الاستشارية	31	3[أ]	1	0	0	27
تقارير مراجعة حسابات المشاريع المتضمنة تقييما لعمليات الرقابة الداخلية ورأيا بشأن البيانات المالية	27	17	6	2	2[ب]	0
تقارير مراجعة حسابات المشاريع المتضمنة رأياً بشأن البيانات المالية فقط	19	19[ج]	0	0	0	0
تقارير المراجعة المحاسبية القضائية	3	0	0	0	0	3
المجموع	80	39	7	2	2	30

(أ) عند تصنيف استنتاجات المراجعة، اعتبِر تقرير التقييم الأمني لجمعية الاتصالات المالية بين المصارف على مستوى العالم (نظام سويفت) (الذي أكد الامتثال لضوابط نظام سويفت الإلزامية)، وتقريرا تأكيد الاستثمارات (المتضمنان للأرصدة المؤكدة والموفقة) تقارير 'مرضية'.

(ب) عند تصنيف استنتاجات المراجعة، اعتبرت المراجعة المالية للمشروع المتضمنة رأيا غير مشفوع بتحفظ 'مرضية'، في حين اعتبرت المراجعة المالية للمشروع المتضمنة رأيا مشفوعا بتحفظ 'غير مرضية'.

(ج) صُنفت المشاريع الحاصلة على تقييمات متباينة فيما يخص تقارير المراجعة الداخلية والمراجعة المالية حسب التقييم الأدنى من التقييمين الواردين في هذا الجدول.

الشكل 3

نظرة عامة على التقييمات المنبثقة عن المراجعة الداخلية، 2023

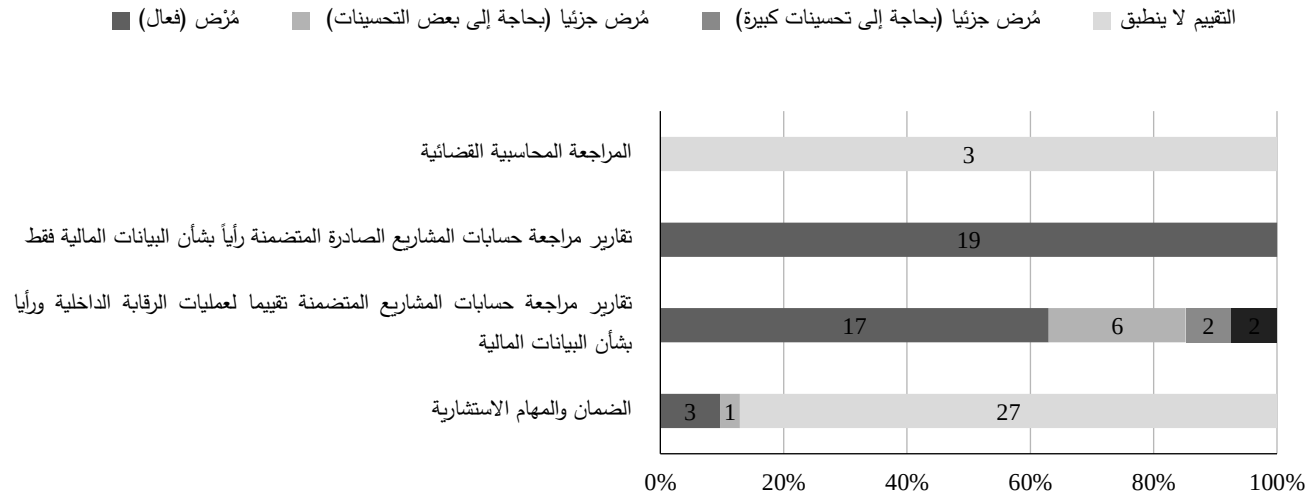

40 - أصدر الفريق 80 تقريرا في عام 2023، بينما أصدر 49 تقريرا في عام 2022. ويتعلق 31 تقريرا من تلك التقارير الـ 80 باستعراضات الضمان والمهام الاستشارية، بينما تتعلق 3 تقارير بالمراجعة المحاسبية القضائية، وتتعلق التقارير المتبقية البالغ عددها 46 تقريرا بعمليات مراجعة حسابات المشاريع التي أجرتها شركات خارجية تحت إشراف الفريق، وذلك أساسا للوفاء بمتطلبات الإبلاغ عن المشاريع.

41 - وفي كل مراجعة داخلية لوظائف ومشاريع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، يعطي الفريق تقييما عاما هو "مرض" (فعال) أو "مرض جزئيا: بحاجة إلى بعض التحسينات" أو "مرض جزئيا: بحاجة إلى تحسينات كبيرة" أو "غير مرض" (غير فعال)، وذلك بناءً على تقييمه العام للعمليات ذات الصلة التي جرى فحصها في مجال الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة[7].

42 - ويُطبق الفريق 'مبدأ المراجعة الوحيدة للحسابات' الذي تتبعه الأمم المتحدة، وفقا لما جاء في تقرير مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع المتعلق بمراجعة الحسابات والرقابة الداخليتين في عام 2007 (DP/2008/21). ويقدم الفريق الدعم التقني إلى مديري المشاريع في الوفاء بمتطلبات مراجعة حسابات مشاريعهم، ويستعين بشركات خارجية خبيرة في المراجعة وحاصلة على الموافقة مسبقا بأنها مؤهلة لإجراء عمليات المراجعة هذه. وتلتزم الشركات بالاختصاصات المعتمدة، وتخضع تقارير مراجعة الحسابات التي تعدّها لإجراءات ضمان الجودة التي يقوم بها الفريق قبل إصدارها.

تحليل البيانات والمبادرات التي تتيح استخدام التكنولوجيا

43 - وضع الفريق عددا من لوحات المتابعة والتقارير المخصصة لمهام المراجعة، ومنها التقرير عن الإجازات غير المدفوعة الأجر ولوحات المتابعة المتصلة بالاستعراض الشامل لعمليات الموارد البشرية والشراء وإدارة المشاريع.

44 - وفي عام 2023، رافق فريق تحليل البيانات التابع لفريق المراجعة الداخلية والتحقيقات فريقَ المراجعة في بعثات المراجعة لتبادل المعارف مع المكاتب الإقليمية والقطرية. وقد استفاد فريق تحليل البيانات من فرصة تعزيز معرفته بالعمليات الميدانية، حيث أدى ذلك إلى زيادة الفعالية في نشر تحليلات البيانات طوال دورة عملية المراجعة. وانطوى ذلك على ميزة أخرى هي إتاحة التعاون بين محللي البيانات وفريق المراجعة في التدقيق في البيانات والتحقق من صحتها وتحديد أوجه قصور النظام.

45 - وأُخضعت تحليلات البيانات التي قام بها الفريق إلى استعراض خارجي لتقييم رشادها في عام 2023، بالاقتران مع تقييم رشاد الذكاء الاصطناعي وتحليل الجدوى. واختُتم التقييم بوضع خريطة طريق لمبادرات رئيسية تشمل استراتيجية البيانات وإدارة العمليات، في شكل مقترح بشأن حالات الاستخدام وتوصيات لإدخال التحسينات، بما يمكّن الفريق من إرساء نهج شامل إزاء الابتكار من خلال تحليلات البيانات.

46 - ويتيح التقييم القياسي الآلي للمخاطر مراقبة المخاطر باستمرار ويزيد من كفاءة الفريق. وأُخضعت المعايير المستخدمة لمزيد من التنقيح والتحديث في عام 2023 لضمان نتائج أقوى.

47 - وكفلت مشاركة الفريق في فريق المشرفين على البيانات تحسين الحوكمة وتعزيز توفّر جميع بيانات المراجعة والتحقيق في نظام "Bigquery".

(7) يمكن الاطلاع على شرح مفصل لتقييمات المراجعة على الموقع الشبكي الخارجي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

ثامنا - تنفيذ توصيات المراجعة

48 - بلغ تنفيذ توصيات المراجعة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023 معدل 95 في المائة، وهو معدل منخفض انخفاضا طفيفا عن معدل التنفيذ (98 في المائة) المسجل في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، ويرجع ذلك أساسا إلى ارتفاع عدد المهام وبالتالي ارتفاع التوصيات الصادرة في عام 2023. ويدل معدل التنفيذ على استمرار استجابة الإدارة للتوصيات والتزامها بها. وترد في الجدول 3 النتائج المتعلقة بجميع توصيات المراجعة الصادرة من عام 2008 إلى عام 2023. ولم يتبق سوى توصية واحدة من توصيات المراجعة الصادرة في عام 2021 أو قبله لم تغلق بعد.

49 - وفي عام 2023، أغلق فريق المراجعة الداخلية والتحقيقات 72 توصية من توصيات تقارير المراجعة الصادرة من عام 2021 إلى عام 2023.

50 - وتمشيا مع إطار الممارسات المهنية الدولية للمراجعة الداخلية، اشتملت خطة عمل الفريق السنوية على أنشطة متابعة ورصد تهدف إلى التأكد من أن الإجراءات الإدارية نُفِّذَت بفعالية. وفي عام 2023، استمر الفريق في العمل مع الإدارة من أجل كفالة وضع أهداف مدروسة بعناية للتنفيذ ورصدها استنادا إلى سجلات الإنجاز الداخلية.

الجدول 3

حالة تنفيذ توصيات المراجعة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023

عدد توصيات المراجعة	2021-2008	2022			2023			مجموع الفترة 2023-2008
	المجموع	عمليات المراجعة الداخلية والاستعراضات	عمليات مراجعة حسابات المشاريع	المجموع	عمليات المراجعة الداخلية والاستعراضات	عمليات مراجعة حسابات المشاريع	المجموع	
التوصيات المغلقة	**5 137**	47	68	**115**	1	10	**11**	**5 263**
نسبتها المئوية	*100 في المائة*	*67 في المائة*	*80 في المائة*	*74 في المائة*	*1 في المائة*	*12 في المائة*	*5 في المائة*	*95 في المائة*
التوصيات قيد التنفيذ	**1**	23	17	**40**	160	71	**231**	**272**
نسبتها المئوية	*صفر في المائة*	*33 في المائة*	*20 في المائة*	*26 في المائة*	*99 في المائة*	*88 في المائة*	*95 في المائة*	*5 في المائة*
المجموع	**5 138**	**70**	**85**	**155**	**161**	**81**	**242**	**5 535**

51 - ويعرض الجدول 4 مدى تقادم التوصيات التي كانت لا تزال معلقة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، حيث كانت نسبة 85 في المائة منها معلقة لمدة تقل عن 12 شهرا ونسبة 15 في المائة معلقة لمدة تتراوح بين 12 و 18 شهرا. ويعزى ارتفاع العدد الإجمالي للتوصيات المعلقة إلى إدراج توصيات استشارية.

52 - وكانت توصية مراجعة واحدة لا تزال معلقة منذ فترة طويلة وهي توصية صدرت قبل 31 كانون الأول/ديسمبر 2023 بأكثر من 18 شهرا.

الجدول 4

تقادم التوصيات استنادا إلى الإطار الزمني الأصلي في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023

الأولوية	مجموع التوصيات المعلقة	أقل من 12 شهرا	12 إلى 18 شهرا	أكثر من 18 شهرا
عالية	121	112	8	1
متوسطة	90	64	26	0
درجة الأولوية غير محددة	61	55	6	0
المجموع	272	231	40	1

تاسعا - النتائج الرئيسية لمهام المراجعة الداخلية والمهام الاستشارية

المسائل الاستراتيجية والنظمية المحددة

53 - طلب المجلس التنفيذي في قراره 7/2023 إلى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أن يدرج تحليلا موضوعيا للاستنتاجات وأن يقدم لمحة عامة عن المسائل الاستراتيجية والنظمية في فرع مخصص لها من هذا التقرير.

54 - وفي عام 2023، حدد الفريق المسائل الاستراتيجية التالية التي تتعلق بالمساءلة والحوكمة واتخاذ القرارات والاتصال وإدارة المخاطر والتي يتكرر بروزها:

(أ) خلص **استعراض الثقافة المؤسسية للمكتب** إلى أن هناك حاجة إلى تحسين كبير في المجالات التالية: '1' تحسين المساءلة والاعتراف بها على أنها قيمة أساسية بغض النظر عن الأقدمية؛ '2' إقامة قنوات اتصال واضحة ومنظمة؛ '3' معالجة التوتر بين المقر والمكاتب الإقليمية والقطرية، وبين المكاتب الإقليمية والمكاتب المتعددة الأقطار، وبين المكاتب المتعددة الأقطار والمكاتب القطرية؛ '4' زيادة الثقة في نظام الإبلاغ عن المخالفات وعمليات رفع الشكاوى عن طريق تحسين الإعلام بالإجراءات المتخذة استجابة للبلاغات المرفوعة؛ '5' تحسين العمليات المتعلقة بالموارد البشرية.

(ب) حددت **عملية النظر في الإنهاء المبكر لمشروع "Pharma MX"** - العوامل التي ساهمت على الأرجح في الإنهاء المبكر لهذا المشروع، وخرجت بدروس ليُستفاد منها في العمل في المستقبل. ووقفت العملية على نقاط ضعف في المجالات التالية: '1' استراتيجية المشروع وتخطيطه، بما في ذلك استعداد مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع للبدء في تنفيذ المشروع قبل إجراء تحليل شامل للموارد والأدوات والخبرات اللازمة وللسوق؛ '2' وضوح الاتفاقات القانونية المتعلقة بحقوق الأطراف والتزاماتها، واستراتيجية المشروع للخروج؛ '3' الشفافية التي أبلغ بها الشركاء بنموذج التسعير الذي وضعه مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع؛ '4' وضع إطار واضح للمساءلة وإنفاذه؛ '5' صياغة استراتيجية لإدارة المخاطر بالاقتران مع خطة للتصدي لها وما يقابلها من تدابير للتخفيف من آثارها.

(ج) سلط الفريق الضوء، في **استعراضه لإدارة الأزمات**، على الممارسات التي يمكن تحسينها لتصبح متسقة مع أفضل الممارسات المقبولة عموما، بما في ذلك: ’1‘ تحسين الحوكمة والاستراتيجية من خلال إنشاء نموذج رسمي لإدارة الأزمات، ولجنة لإدارة الأزمات، وعملية للتصعيد، واستراتيجية لاتخاذ القرارات؛ ’2‘ إعداد خطة للاتصال في الأزمات؛ ’3‘ تعزيز عمليات إدارة الأزمات.

(د) في سياق **متابعة الاستعراضات المستقلة لنظم الرقابة الداخلية في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ولإدارة المخاطر والهياكل العامة للحوكمة فيه**، أوصى الخبير الاستشاري الخارجي بأن يقوم المكتب بما يلي: ’1‘ تعزيز إدارة المخاطر عن طريق إجراء تقييم شامل للحافظة والمخاطر الخفية المحتملة؛ ’2‘ إقامة خطّ دفاع ثان قوي، بما في ذلك برنامج لاختبار الرقابة؛ ’3‘ إتمام إجراءات إصلاح عملية الإبلاغ عن المخالفات، وإبلاغ جميع الموظفين والمعنيين الخارجيين بالتغييرات بوضوح؛ ’4‘ تقييم فعالية نموذج التسعير المجدّد في ضوء النموذج التشغيلي للمكتب والوضع من حيث المخاطر.

(هـ) حدد فريق المراجعة الداخلية، في **استعراضه لأداء مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي**، الحاجة إلى معالجة ما يلي: ’1‘ التجزؤ في النهج والسياسات والحوكمة والأدوار والمسؤوليات؛ ’2‘ المسائل المتصلة بالثقافة المؤسسية للمكتب وبالثقة والتصورات الخاطئة بشأن الإبلاغ؛ ’3‘ انعدام المساءلة الواضحة عن اتباع نهج على نطاق المنظومة؛ ’4‘ قصور قدرة المكتب على تقديم الدعم الكافي للضحايا؛ ’5‘ عدم وجود نهج مؤسسي شامل وقنوات إبلاغ فيما يخص المستفيدين والأفراد من المجتمع.

55 - في عام 2023، أكمل الفريق ثلاثة استعراضات أساسية للعمليات لمعالجة المسائل المنهجية والمتكررة في مجالات الموارد البشرية والمشتريات وإدارة المشاريع، وذلك عن طريق رفع هذه المسائل إلى مستوى انتباه الجهات المسؤولة عن السياسات، بدلا من معالجتها بمعزل عن بعضها البعض في مختلف المكاتب الميدانية التابعة لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع[8]. ولتحقيق نفس الهدف المتمثل في التخفيف من آثار المسائل المنهجية، نظر فريق المراجعة في تصميم البنية التحتية والصحة والسلامة.

(أ) وفي **استعراضه لعملية إدارة مشاريع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع**، خلص الفريق إلى ما يلي: ’1‘ أن عملية تطوير المهام وقبولها لم تكن فعالة وكفؤة بما فيه الكفاية ويمكن أن تؤدي إلى تأخير المشاريع وتضييق نطاقها وشطبها؛ ’2‘ لم تدعم تقارير مشاريع المكتب التوجه الاستراتيجي دعما كاملا؛ ’3‘ لم تكن إدارة المخاطر في المشاريع قادرة بما فيه الكفاية على التقليل إلى أدنى حد من الخصوم غير المتوقعة والأثر على سمعة المكتب.

(ب) لاحظ الفريق، في **استعراضه لعملية الشراء في المكتب**، ما يلي: ’1‘ أن إجراءات الشراء في حالات الطوارئ لم تكن متسقة مع مبادئ الشراء التي وضعها المكتب؛ ’2‘ أن مبادئ الشراء التي وضعها المكتب لم تكن متبعة بالكامل؛ ’3‘ أن إطار الشراء المستدام الحالي لا يمكن أن يضمن أن الموردين الممنوحين عقودا سيوفون بمتطلبات الاستدامة؛ ’4‘ أن أدوار ومسؤوليات الرقابة غير واضحة وغير متسقة؛ ’5‘ أن إدارة المخاطر في مجال المشتريات الصحية يمكن أن تكون أكثر

(8) بدأت عملية استعراض رابعة، تركز على عمليات المالية والخزانة، في عام 2023 لاستكمالها في عام 2024.

فعالية؛ ’6‘ أن نظم وأدوات الشراء القائمة تحتاج إلى تحسين لدعم عمليات الشراء التي يقوم بها المكتب بكفاءة.

(ج) خلص الفريق، في **استعراضه لعملية الموارد البشرية في المكتب**، إلى ما يلي: ’1‘ أن القواعد والسياسات لم تكن ملائمة للغرض ولا مصممة لدعم عمليات المكتب؛ ’2‘ لم يتم تحديد عدد كبير من المخاطر المرتبطة بأنشطة الموارد البشرية، وكانت الضوابط المعمول بها غير ضرورية في بعض الأحيان وغير موجودة في أحيان أخرى؛ ’3‘ لم يتم تنسيق أو مزامنة أو رصد عدد من مبادرات الموارد البشرية.

(د) قيّم الفريق **كفاءة عملية استعراض تصميم البنية التحتية** وأثرها على عمليات المكتب وشركائه من منظور المخاطر والتكاليف والفوائد. ولاحظ الفريق وجود ثغرات في التعاون والاتصال الفعال بين أعضاء فريق استعراض التصميم في المقر وأفرقة التصميم المحلية في الميدان، ولا سيما في المراحل الأولى من وضع التصميم.

(هـ) خلص الفريق، في **استعراضه للصحة والسلامة في مشاريع البنية التحتية للمكتب**، إلى أن هناك حاجة إلى تحسين المجالات التالية: ’1‘ السيطرة على مخاطر الصحة والسلامة على مستوى المشاريع؛ ’2‘ كفالة وجود مدخلات تتعلق بالصحة والسلامة خلال مرحلة التقييم التقني من مراحل عملية اختيار المتعاقدين؛ ’3‘ كفالة توافر الموارد الكافية لتنفيذ إجراءات الصحة والسلامة؛ ’4‘ تحديد الأسباب الجذرية للحوادث والعوارض على مستوى المشاريع؛ ’5‘ تعزيز الاستعراض الإداري والرقابة الداخلية على جميع المستويات.

(و) وفي عمليات مراجعة حسابات المشاريع، لاحظ الفريق وجود نتائج متكررة تتعلق **بإدارة المنح الصغيرة**: ’1‘ تسجيل مدفوعات الجهات المتلقية للمنح دون دفعها؛ ’2‘ وجود اختلافات بين قائمة معاملات الجهات المتلقية للمنح والتقارير المالية؛ ’3‘ عدم التقيد بإجراءات اللجنة التوجيهية الوطنية وحفظ السجلات؛ ’4‘ سوء توزيع النفقات بين البرامج.

56 - ويتابع الفريق الإجراءات التي تتخذها الإدارة بشأن المسائل المذكورة أعلاه.

تحليل توصيات المراجعة الداخلية التي صدرت في عام 2023

57 - في عام 2023، تم إصدار 161 توصية من توصيات المراجعة، في مقابل 70 توصية صدرت في عام 2022. وتعزى الزيادة أساسا إلى زيادة عدد التقارير الصادرة.

58 - ومن بين التوصيات الـ 161 التي صدرت في عام 2023، اعتبرت 99 توصية عالية الأهمية، وسبع توصيات متوسطة الأهمية، ولم تُحدَّد أي درجة أولوية لما عدده 55 توصية، على النحو المبين في الجدول 5. ولا تُدرَج التوصيات المنخفضة الأولوية في التقارير ولكن يُبلغ عنها خلال مرحلة العمل الميداني لمهام الفريق.

الجدول 5

توصيات المراجعة الداخلية موزعة حسب درجة الأهمية

درجة الأهمية	عدد التوصيات			النسبة المئوية من المجموع		
	2021	2022	2023	2021	2022	2023
عالية	44	31	99	47	44	62
متوسطة	45	33	7	47	47	4
لا ينطبق	6	6	55	6	9	34
المجموع	**95**	**70**	**161**	**100**	**100**	**100**

59 - ويعرض الشكل 4 مدى تواتر توصيات المراجعة الداخلية في كل مجال من المجالات الوظيفية. وتتعلق المجالات الخمسة الأولى بإدارة المشاريع (48 في المائة)، والموارد البشرية (20 في المائة)، والإدارة الاستراتيجية والشراكات (12 في المائة)، والمشتريات (7 في المائة)، وتكنولوجيا المعلومات (5 في المائة). واستند التوزيع القائم على أساس المجال الوظيفي إلى نطاق المراجعة على النحو المحدد في تقييم المخاطر الذي أجري لكل مهمة من مهام الفريق. ونتجت الزيادة الكبيرة في عدد التوصيات في إطار إدارة المشاريع والموارد البشرية عن استعراضين، أحدهما لإدارة المشاريع والآخر للموارد البشرية.

الشكل 4

توصيات المراجعة الداخلية، موزعة حسب المجال الوظيفي، 2021-2023

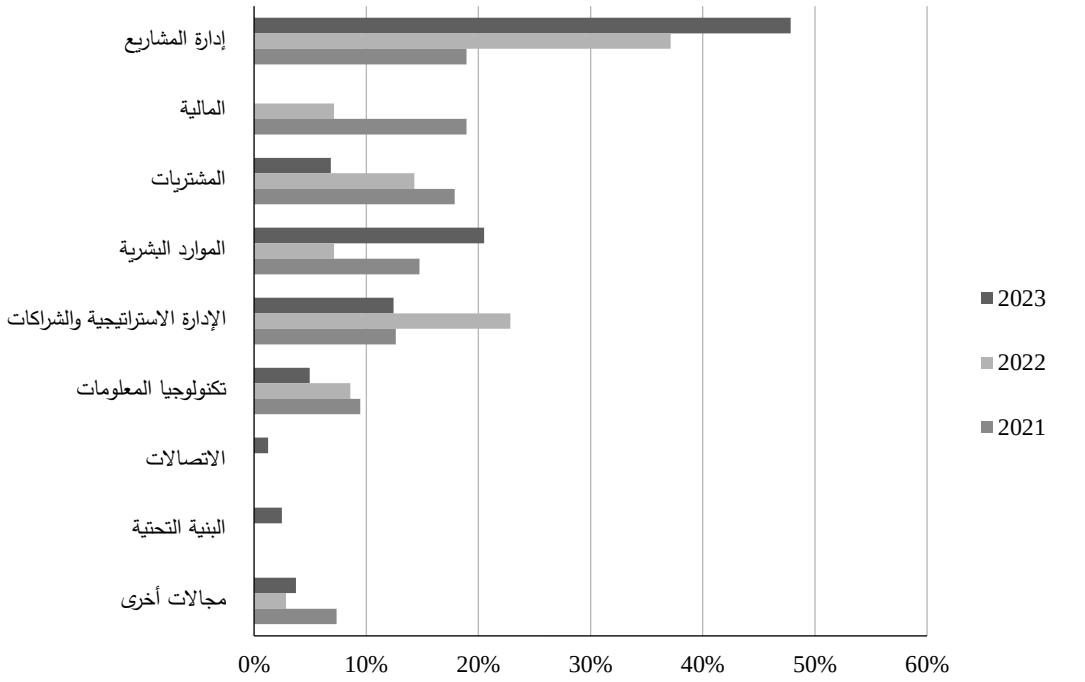

60 - ويبين الشكل 5 توزيع التوصيات حسب نوع الهدف. وكانت التوصيات المتعلقة بالمسائل التشغيلية (61 في المائة) والمسائل الاستراتيجية (36 في المائة) هي الأكثر شيوعا، في حين كانت نسبة التوصيات التي تتناول مسائل الامتثال (2 في المائة) ومسائل الإبلاغ (1 في المائة) أقل بكثير مما كانت عليه في السنوات السابقة.

الشكل 5

توصيات المراجعة الداخلية، موزعة حسب الهدف، 2021-2023

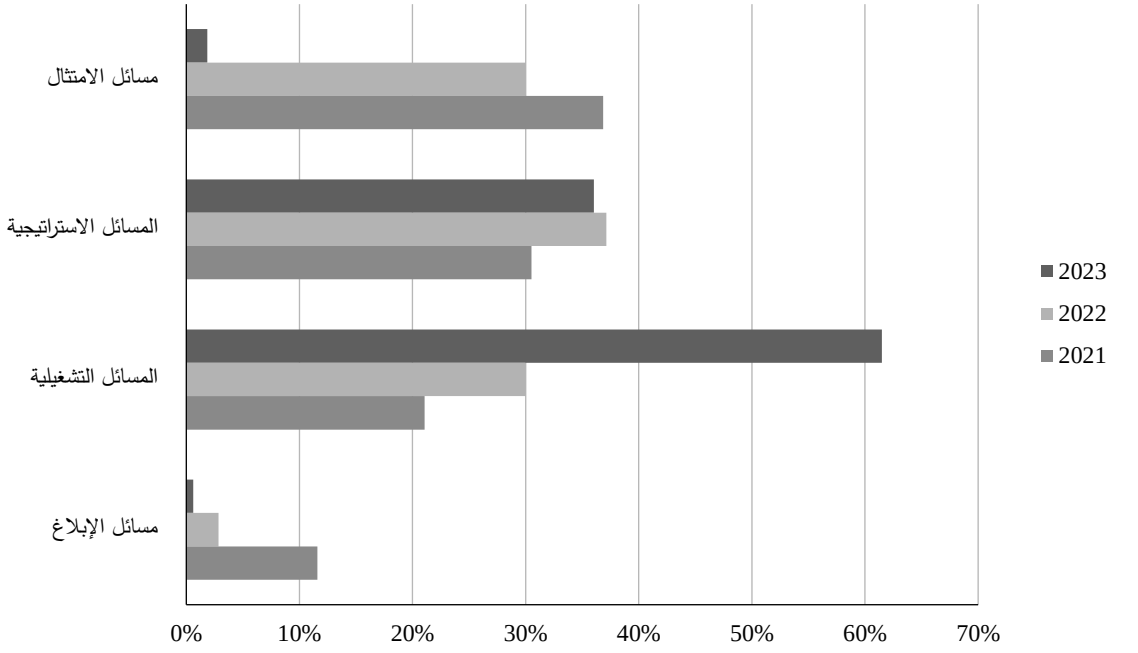

تحليل توصيات مراجعة حسابات المشاريع التي صدرت في عام 2023

61 - أسفرت تقارير مراجعة حسابات المشاريع عن 81 توصية مراجعة، بمتوسط قدره ثلاث توصيات لكل تقرير[9]، مقارنة بمتوسط قدره 2,7 في عام 2022.

62 - وارتفع عدد توصيات المراجعة المصنفة على أنها 'عالية الأهمية' من ست توصيات في عام 2022 إلى 14 توصية في عام 2023 (انظر الجدول 6).

(9) سبعة وعشرون تقريرا من تقارير مراجعة الحسابات الداخلية في عام 2023 و 31 تقريرا في عام 2022.

الجدول 6

توصيات مراجعة حسابات المشاريع، موزعة حسب درجة الأهمية، 2021-2023

درجة الأهمية	عدد التوصيات			النسبة المئوية من المجموع		
	2021	2022	2023	2021	2022	2023
عالية	3	6	14	11	7	17
متوسطة	24	79	67	89	93	83
المجموع	**27**	**85**	**81**	**100**	**100**	**100**

63 - ويرد أدناه تحليل لتوصيات مراجعة حسابات المشاريع البالغ عددها 81 توصية التي صدرت في عام 2023، حسب تواترها في كل مجال وظيفي. وكما هو مبين في الشكل 6، فإن معظمها يتعلق بإدارة المشاريع (46 في المائة) أو المالية (42 في المائة).

64 - وبالنسبة إلى عام 2023، بلغ الأثر المحاسبي لملاحظات مراجعة حسابات المشاريع على تقارير الرقابة الداخلية 821 355 1 دولارا (في مقابل 873 458 1 دولارا في عام 2022). وصدر في عام 2023 تقريرا مراجعة يتضمنان رأيا مشفوعا بتحفظ (تقرير واحد في عام 2022).

الشكل 6

توصيات مراجعة حسابات المشاريع، موزعة حسب المجال الوظيفي، 2021-2023

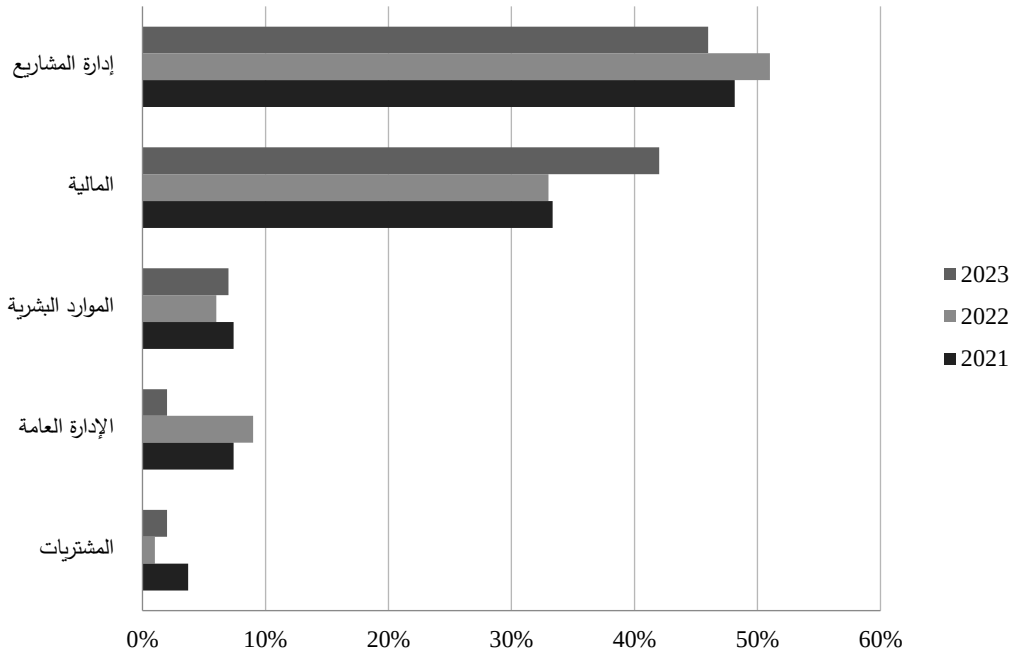

المهام الاستشارية

65 - اضطلع الفريق في عام 2023 بالمهام الاستشارية التالية:

(أ) **استعراض شامل للعمليات الأساسية.** أجرى الفريق أربعة استعراضات شاملة للعمليات الأساسية للمكتب، وهي: الموارد البشرية، والمشتريات، والمالية، وإدارة المشاريع. وهي تغطي مجموعة من الأهداف، بما في ذلك ما يلي: '1' أن تكون القواعد والسياسات ملائمة للغرض؛ '2' أن تكون العمليات فعالة والضوابط محددة على نحو سليم؛ '3' أن تكون المسؤوليات والمساءلة محددة بوضوح؛ '4' أن تكون العمليات مدعومة بكفاءة من خلال النظم القائمة؛ '5' أن تكون آليات الرقابة فعالة وكفؤة؛ '6' أن تكون إدارة المخاطر فعالة؛

(ب) **تقييم مدى نضج أمن المعلومات في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.** أجرى الفريق استعراضا لتقييم أوجه الضعف الداخلية والخارجية للتطبيقات الشبكية البالغة الأهمية للمكتب، وتقييم مستوى نضج البنية التحتية السحابية لكفالة أمن نظمه السحابية وبياناته وعملياته؛

(ج) **استعراض ثقافة مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.** في أعقاب إثارة شواغل بشأن المخالفات وسوء السلوك المزعوم المرتبط بمبادرة S3i، كلف الفريق طرفا ثالثا بإجراء تقييم للثقافة الحالية للمكتب فيما يتعلق بقيم الأمم المتحدة؛

(د) **استعراض إدارة الأزمات في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.** أجرى الفريق تقييما لإدارة الأزمات في المكتب من حيث التأهب للأزمات والاستجابة لها والتعافي منها؛

(هـ) **استعراض منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.** كجزء من الالتزام بمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي والتصدي لها، سيصدر الفريق تكليفا بإجراء استعراض لتقييم فعالية السياسات والممارسات ذات الصلة وتقديم توصيات لتعزيز السياسات وقدرة الموظفين على منع هذه الحالات والتصدي لها؛

(و) قدم الفريق، أثناء إجراء تقييمه السنوي للمخاطر، عددا من الاقتراحات من أجل التنفيذ الناجح **لبرنامج ابتكار العمليات ورقمنتها:** '1' وضع بيان شامل ومنظم للجدوى وإطلاع موظفي المكتب على الوثيقة المعتمدة؛ '2' إنشاء إدارة وظيفية وشاملة للبرنامج؛ '3' زيادة توضيح الأدوار والمسؤوليات داخل فريق البرنامج؛ '4' توضيح ميزانية البرنامج؛ '5' تحليل المخاطر المرتبطة بكل هدف استراتيجي ووضع تدابير التخفيف ذات الصلة؛ '6' تحديد عملية صنع قرار واضحة لجميع القرارات الرئيسية والاستراتيجية المتوقعة؛ '7' تحديد وتوضيح دور إدارة التغيير في جميع أجزاء البرنامج؛ '8' تحديد مؤشرات أداء رئيسية ذكية وقابلة للقياس لتمكين المكتب التنفيذي من رصد تقدم البرنامج وأدائه؛

(ز) شملت المهام الاستشارية الأخرى في مجال مراجعة الحسابات ما يلي: '1' استعراض الإنهاء المبكر لمشروع اقتناء الأدوية في المكسيك؛ '2' استعراض كفاءة عملية استعراض التصاميم؛ '3' استعراض الصحة والسلامة في المكتب؛ '4' استعراض لإدارة الأجهزة؛ '5' استعراض لاستمرارية مجموعة السلم والأمن في المكتب؛ '6' تقييم رفيع المستوى لبرنامج ابتكار العمليات

ورقمنتها؛ ’7‘ تقييم لمدى نضج تحليل البيانات والذكاء الاصطناعي؛ ’8‘ متابعة الاستعراض المستقل من طرف ثالث لنظم الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر وهيكل الإدارة العامة؛

(ح) قدم الفريق خدمات استشارية مخصصة في مجال المراجعة، بما في ذلك: ’1‘ إسداء المشورة بشأن الأحكام المتعلقة بمراجعة الحسابات في اتفاقات المشاريع؛ ’2‘ المشاركة في الاجتماعات الرئيسية للإدارة العليا ومختلف الأفرقة؛ ’3‘ التنسيق مع وحدة التفتيش المشتركة وتقديم الدعم لها؛ ’4‘ التدريب على عمليات المراجعة للمكاتب الإقليمية والقطرية.

عاشرا - الإفصاح عن تقارير المراجعة الداخلية

66 - وفقا للقرار 18/2012، يتيح فريق المراجعة الداخلية والتحقيقات تقاريره المتعلقة بالمراجعة الداخلية للحسابات للجمهور من خلال الموقع الشبكي للإفصاح عن مراجعة الحسابات التابع للمكتب[10]. وفي حالات استثنائية، يجوز طمس أجزاء من التقارير أو حجبها بكاملها بناء على تقدير مدير الفريق.

67 - ولئن كانت التقارير الاستشارية لا تنشر، فإن الفريق يقدم نسخا منها إلى الإدارة العليا. وجرى إطلاع جميع موظفي المكتب على تقارير استشارية مختارة وحملت على الشبكة الداخلية.

68 - ولا يزال الإفصاح العلني عن تقارير مراجعة الحسابات أمرا إيجابيا، إذ يؤدي إلى تعزيز الشفافية والمساءلة. وقد نشر الفريق على الموقع الشبكي الخارجي للمكتب جميع تقارير المراجعة الداخلية التي صدرت بعد 1 كانون الأول/ديسمبر 2012 (باستثناء تلك التي حجبت، على أساس استثنائي، لأسباب تتعلق بالسرية).

حادي عشر - التحقيقات

69 - في عام 2023، عالج قسم التحقيقات التابع للفريق عددا أكبر بكثير من القضايا مقارنة بالعام السابق، حيث فتح 171 قضية، بزيادة قدرها 38 في المائة عن عام 2022. وعلى الرغم من زيادة عبء العمل، تمكن الفريق من إنجاز 137 قضية في غضون فترة 4,5 أشهر في المتوسط. وفي نهاية العام، لم تكن لدى الفريق سوى 18 قضية ظلت مفتوحة لأكثر من ستة أشهر.

70 - وواصل الفريق التركيز على القضايا التي تنطوي على غش ومخالفات مالية، وبذلك حدد خسائر مالية قدرها 786 978 دولارا.

ألف - الشكاوى الواردة

71 - في عام 2023، تلقى الفريق 317 شكوى، بزيادة قدرها 20 في المائة عن عام 2022 (265 شكوى). وفتح الفريق 171 قضية بناء على تلك الشكاوى (أما الشكاوى المتبقية فقد ارتئي أنها لا تدخل في نطاق ولايته).

(10) https://www.unops.org/about/governance/accountability/iaig/reports.

باء - القضايا المفتوحة

72 - بالإضـــافة إلى القضـــايا البالغ عددها 171 قضـــية التي فُتِحَت في عام 2023، كانت هناك 43 قضية مرحلة من العام السابق (الشكل 7).

الشكل 7

عدد القضايا المفتوحة، 2021-2023

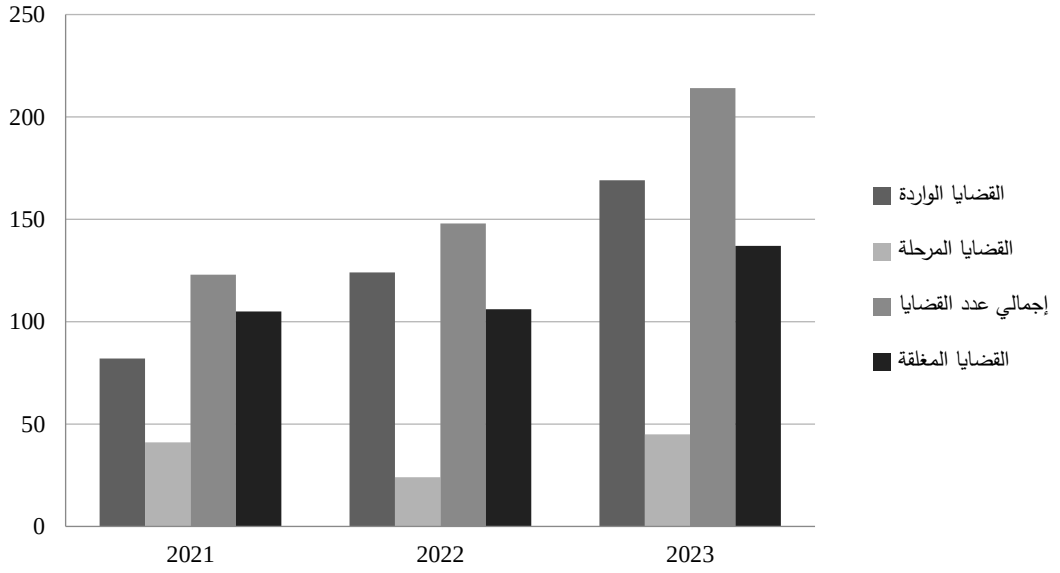

73 - ومن بين القضـــايا المفتوحة البالغ عددها 171 قضـــية، كانت 144 قضـــية قد أحيلت من الإدارة أو الموظفين وأربع قضـــايا من منظمات أخرى تابعة للأمم المتحدة. ووردت ســـت عشـــرة قضـــية من أطراف خارجية (بائعون ومقدمو خدمات تأمين) وخمس قضـايا من مشـتكين مجهولي الهوية. وفُتِحَت قضـيتان نتيجة للمعلومات حُدِّدَت في تحقيقات أخرى.

74 - ومن بين القضـايا التي فُتحت في عام 2023، كانت 124 قضـية تتعلق بحالات غش أو مخالفات مالية مزعومة (الغش في الشـراء، أو الغش في الاسـتحقاقات، أو السـرقة، أو الاختلاس، أو إسـاءة اسـتخدام الموارد)؛ وكانت 26 قضـية تتعلق بادعاءات بوقوع سـوء سـلوك جنسـي (تحرش جنسـي، أو اعتداء جنسـي، أو استغلال وانتهاك جنسيان)؛ وانطوت 11 قضية على ادعاءات بوقوع سلوك محظور (المضايقة أو إساءة اسـتعمال السـلطة)؛ وانطوت اثنتان على مزاعم بالانتقام. وتعلقت القضـــايا الثماني المتبقية بأنواع أخرى من سوء السلوك المزعوم أو المخالفات المزعومة.

الشكل 8

توزيع القضايا الواردة حسب الفئة في عام 2023

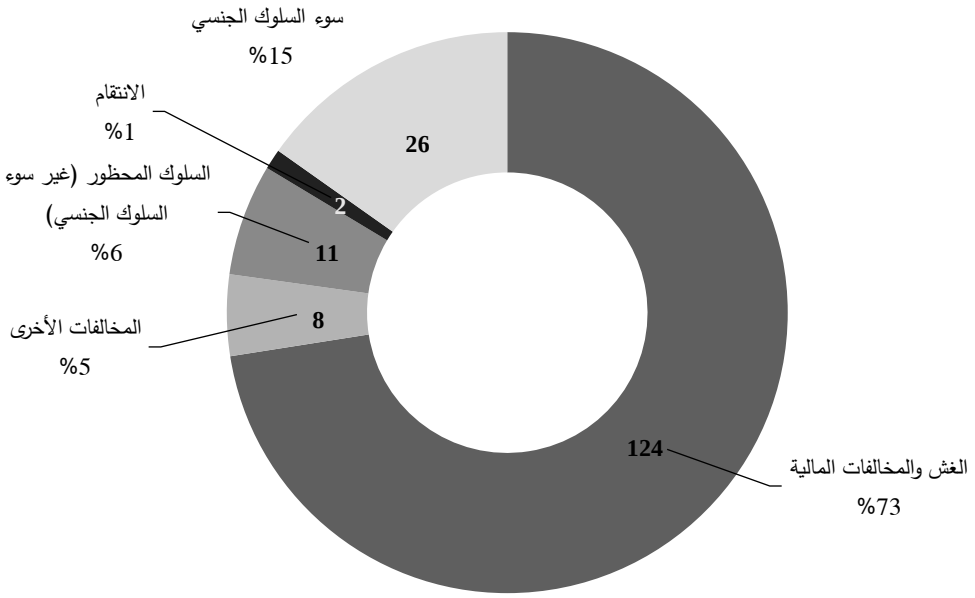

الجدول 7

توزيع القضايا الواردة حسب الفئة، 2021-2023

فئة الادعاء	القضايا الواردة في عام 2021	القضايا الواردة في عام 2022	القضايا الواردة في عام 2023
الغش والمخالفات المالية	56	99	124
السلوك المحظور	4	3	11
سوء السلوك الجنسي	13	12	26
الانتقام	1	0	2
أنواع أخرى من سوء السلوك/المخالفات	8	10	8
المجموع	**82**	**124**	**171**

75 - وكانت أفريقيا هي المنطقة التي فتح فيها الفريق أكبر عدد من القضايا في عام 2023 (54 قضية)، تليها آسيا (42)، والشرق الأوسط (34)، وأمريكا اللاتينية (26)، وأوروبا (8)، وأمريكا الشمالية (4)، والمقر الرئيسي (3).

الشكل 9

التوزيع الجغرافي للقضايا المفتوحة في عام 2023

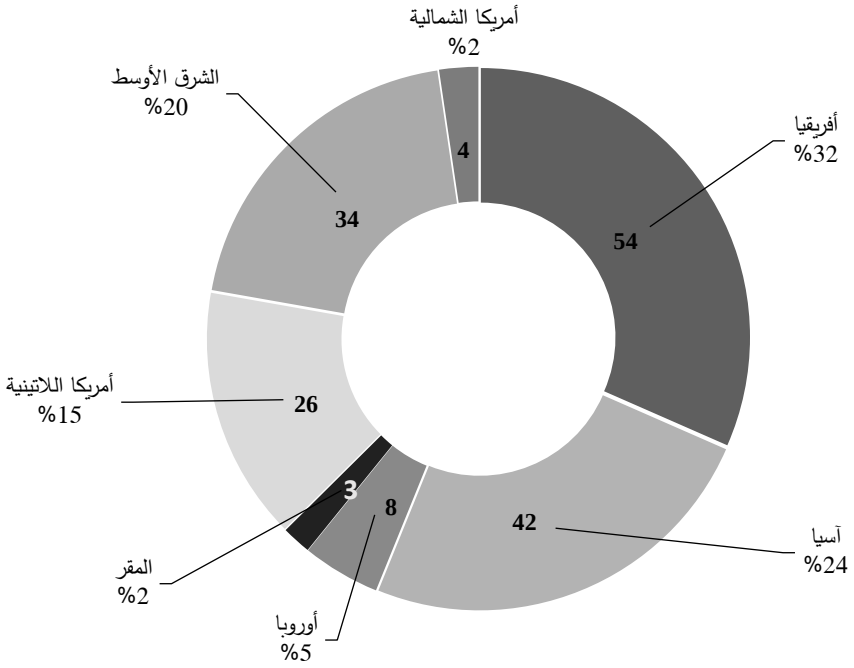

جيم – نتيجة التحقيقات

76 – خلال عملية تلقي الشكاوى، يقيّم الفريق أولا ما إذا كانت المسألة تدخل في نطاق ولاية التحقيق المنوطة به، وهي التحقيق في ادعاءات سوء سلوك منسوب إلى موظفين تابعين للمكتب وادعاءات الممارسات المحظورة المنسوبة إلى أطراف ثالثة متعاقد معها.

77 – ثم يجري الفريق استعراضا أوليا، حيث يجمع الأدلة الأساسية ويحفظها لتحديد ما إذا كان الأمر يستدعي إجراء تحقيق. ورهناً بكفاية الأدلة ومدى خطورة الادعاءات، يمكن أن يجري الفريق تحقيقاً.

78 – وإذا كان الادعاء الموجه ضد أحد موظفي المكتب مثبتا بالأدلة، يحيل الفريق القضية إلى المسؤول القانوني المختص بالموارد البشرية لاتخاذ إجراءات تأديبية عملا بالتعليمات التشغيلية OI.IAIG.2020.01. أما إذا كان الادعاء يتعلق بأحد الموردين الذين يتعاملون مع المكتب، فتُحال المسألة إلى لجنة استعراض الموردين، عملا بالتعليمات التشغيلية OI.PG.2021.02. وتُحال قضايا الانتقام إلى مكتب الأخلاقيات، بموجب التعليمات التشغيلية OI.Ethics.2022.01.

79 – وفي عام 2023، أغلق الفريق 137 قضية.

الجدول 8 – القضايا التي جرى التحقيق فيها في عام 2023

المرحلة التي بلغتها القضايا	عدد القضايا
القضايا المرحَّلة في 1 كانون الثاني/يناير 2023	42
القضايا الواردة خلال السنة	171
القضايا التي أعيد فتحها خلال العام	1
مجموع القضايا التي جرى التحقيق فيها خلال العام	**214**
القضايا التي أُغلِقَت خلال العام	137
القضايا التي كانت لا تزال مستمرة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023	**77**

80 – ومن بين القضايا التي أغلقها الفريق في عام 2023، وعددها 137 قضية، كانت 74 قضية مثبتة بالأدلة (54 في المائة). وخلص الفريق في 54 قضية إلى أن الادعاءات غير مثبتة بأدلة. وفي القضايا التسع المتبقية، خلص الفريق إلى أن الادعاءات تقع خارج نطاق ولايته.

القضايا المثبتة بأدلة

81 – تورط في القضايا المثبتة بأدلة البالغ عددها 74 قضية (انظر المرفق 6) 29 موظفا و 61 مُورّدا. وأحال الفريق الموظفين إلى المسؤول القانوني المختص بالموارد البشرية لاتخاذ إجراءات تأديبية بحقهم، وأحال الموردين إلى لجنة استعراض الموردين. وكانت غالبية القضايا التي ثبت فيها وقوع سوء سلوك تتعلق بالغش أو بمخالفات مالية (60 قضية).

الجدول 9 – نتيجة قضايا التحقيق في عام 2023

النتيجة	العدد
القضايا غير المثبتة بأدلة	
بعد الاستعراض الأولي	13
بعد التحقيق	41
المجموع الفرعي	**54**
القضايا الخارجة عن نطاق ولاية الفريق	**9**
القضايا المثبتة بأدلة	**74**
المجموع	**137**

الخسائر المالية واستردادها

82 – بلغ مجموع الخسائر المالية المثبتة بأدلة في القضايا التي حقق فيها الفريق في عام 2023 ما قدره 786 978 دولارا. وقد أحال الفريق هذه الخسائر إلى الفريق القانوني لاستردادها، ولا يزال ذلك جاريا.

الإجراءات المتخذة في قضايا سوء السلوك

83 - أحال الفريق 29 فردا إلى المسؤول القانوني المختص بالموارد البشرية في عام 2023 على النحو التالي:

(أ) تم إنهاء عقد فرد واحد؛

(ب) خُفِّضَت رتبة فرد واحد؛

(ج) سبعة أفراد من الذين مارسوا الغش في عمليات الاستقدام مُنعوا بصفة مؤقتة من تقديم طلبات لشغل وظائف شاغرة في المكتب؛

(د) في نهاية عام 2023، كانت قضايا 20 فردا لا تزال قيد نظر المسؤول القانوني المختص بالموارد البشرية.

الإجراءات المتخذة في قضايا سوء السلوك (الأعوام السابقة)

84 - تناول المكتب مسائل أثيرت ضد 17 فردا يعود تاريخ قضاياهم إلى ما قبل عام 2023. وأُنهيت خدمة 15 موظفا ومُنع فرد واحد مؤقتا من تقديم طلبات لشغل وظائف شاغرة في المكتب. وأُودعت رسالة في ملف فرد واحد - انتهت خدمته في المكتب قبل اتخاذ إجراء تأديبي بحقه - تفيد بأنه كانت ستُوجَّه إليه تهمة سوء السلوك لو مكث في المنظمة.

الجزاءات المفروضة على المُورِّدين

85 - في عام 2023، أحال الفريق 45 قضية تورط فيها 61 موردا و 31 مسؤولا رئيسيا في شركات، إلى لجنة استعراض الموردين. واتخذت اللجنة إجراءات في 38 قضية[11]. ونتيجة لذلك، قام المكتب بما يلي:

(أ) حظر التعامل مع 11 موردا و 13 مسؤولا رئيسيا في شركات لمدة ثلاث سنوات؛

(ب) حظر التعامل مع ثلاثة موردين وثلاثة من المسؤولين الرئيسيين في شركات لمدة أربع سنوات؛

(ج) حظر التعامل مع مورد واحد ومسؤول رئيسي واحد في شركة لمدة خمس سنوات؛

(د) حظر التعامل مع موردَين اثنين ومع ثلاثة من المسؤولين الرئيسيين في شركات لمدة سبع سنوات؛

(هـ) وجه رسائل تنبيه إلى 33 موردا.

86 - وإضافةً إلى ذلك، اتخذت اللجنة الإجراءات التالية في 18 قضية تعود إلى ما قبل عام 2023:

(أ) حظرت التعامل مع 19 موردا و 17 مسؤولا رئيسيا في شركات لمدة ثلاث سنوات؛

(ب) حظرت التعامل مع موردَين اثنَين ومسؤول رئيسي واحد في شركة لمدة خمس سنوات؛

(ج) تلقى مورد واحد ومسؤولان رئيسيان في شركات رسالةَ لوم؛

(11) في نهاية عام 2023، لم تكن لجنة استعراض الموردين قد بتت في القضايا السبع المتبقية.

(د) تلقى ثلاثة موردين رسالة تحذير.

87 - وحتى تاريخه، فرض المكتب منذ عام 2010 جزاءات على 334 موردا بالاستناد إلى النتائج التي توصل إليها الفريق. وتُطلَع منظمات أخرى في بوابة الأمم المتحدة العالمية للمشتريات على الجزاءات.

دال - تعزيز القدرة على التحقيق

88 - في عام 2023، كان قسم التحقيقات في المجموعة يتألف من عشرة مهنيين يدعمهم مساعدا تحقيق. وأنشأ الفريق فريقاً جديداً مختصاً بتلقي الشكاوى يتألف من محققين اثنين، مما مكن القسم من التعامل مع عدد الشكاوى المتزايد ومن تقليل الوقت اللازم لإسناد الشكاوى إلى محققين أو إحالتها إلى الكيان المناسب. وعيّن الفريق أحد كبار محللي التحقيقات ليتولى التواصل مع الجهات المانحة وأصحاب المصلحة.

89 - وبغية التصدي لزيادة عدد القضايا، لجأ الفريق إلى استقدام محققِين استشاريين خارجيين واستعان بخدمات عدة من شركات التحقيق الدولية وشركات المراجعة المحاسبية القضائية من خلال إبرام اتفاقيات طويلة الأجل معها.

90 - ويواصل الفريق تركيز موارده على القضايا الخطيرة ويحيل مسائل الإدارة إلى المكاتب المختصة. ويعمل الفريق عن كثب مع الفريق المعني بالموارد البشرية وثقافة المنظمة ومع وحدة التظلمات الداخلية التابعة له على القضايا التي تتعلق بادعاءات المضايقة والتمييز وإساءة استعمال السلطة.

91 - وفي إطار ثقافة 'عدم السكوت عن الخطأ' السائدة في المكتب، يُشغِّل الفريق خط اتصال مباشرا وسريا كي يستخدمه الأفراد الذين يرغبون في الإبلاغ عن سوء سلوك. وتجمع هذه البوابة الإلكترونية مختلف قنوات الإبلاغ عن المخالفات بجميع أنواعها وترشد المشتكين إلى تقديم المعلومات ذات الصلة. وتكفل هذه البوابة إحالة الشكاوى تلقائيا إلى الوحدة المعنية وتزيد كفاءة الفريق في استعراض الشكاوى. وفي عام 2023، شارك الفريق في فريق عامل مستمر ضم مكتب الأخلاقيات والفريق القانوني ووحدة المظالم الداخلية، وذلك سعياً إلى تحسين آليات كشف المخالفات والإبلاغ عنها في المكتب.

هاء - سوء السلوك الجنسي

92 - في عام 2023، تلقى الفريق 30 شكوى تتعلق بادعاءات سوء السلوك الجنسي، ويمثل ذلك زيادة قدرها 76 في المائة عن عام 2022 (17 شكوى). وفتح الفريق 26 قضية بناء على تلك الشكاوى[12]؛

93 - ومن بين القضايا البالغ عددها 26 قضية، كانت 14 قضية تتعلق بالاستغلال والانتهاك الجنسيين. وتبين أن 3 قضايا غير مثبتة بأدلة. وأُثبتت 5 قضايا بالأدلة واتخذ الشركاء المنفذون المعنيون الإجراءات المناسبة. وكانت 3 قضايا خارج نطاق ولاية الفريق وأحيلت إلى الهيئة المختصة. وتلقى الفريق ادعاءً واحدا بالاعتداء الجنسي كان لا يزال قيد التحقيق في نهاية العام. وأُبلغ مكتب الأمين العام بجميع قضايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين، مما يجعل الاطلاع عليها متاحا للجمهور.

(12) تتعلق الشكاوى الأربع المتبقية بادعاءات التحرش الجنسي الخارجة عن نطاق ولاية الفريق. ولذلك أحال الفريق تلك الشكاوى إلى الكيان المناسب، لكنه لم يفتح قضايا بشأنها.

94 - وفتح الفريق 11 قضية تحرش جنسي في عام 2023. وأغلقت سبع قضايا، كانت أربع منها مثبتة بأدلة.

95 - وتمشيا مع النهج المتمحور حول الضحايا الذي يتبعه المكتب، يعطي الفريق الأولوية لقضايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي بإسنادها إلى محققين مدربين تدريبا خاصا وبتقصير فترات النظر في القضايا. ويكفل الفريق توفير خدمات دعم الضحايا المناسبة.

96 - ومن بين القضايا المتعلقة بسوء السلوك الجنسي البالغ عددها 26 قضية، أغلق الفريق بحلول نهاية عام 2023 ما عدده 18 قضية استغرق كل منها مدة متوسطها 57 يوما. ومن بين القضايا الثمانية التي ظلت مفتوحة بحلول نهاية العام، كانت ستة منها قد فُتِحَت منذ مدة تقل عن شهرين. أما القضيتان المتبقيتان، اللتان تولى أمرهما شريك منفذ ومكتب تحقيق آخر، فقد فُتحتا منذ ثمانية أشهر.

97 - وفي عام 2023، واصل الفريق تقديم الدعم إلى الإدارة العليا فيما يتعلق بالحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وهو عضو رئيسي في الفريق العامل المعني بمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين التابع للمكتب، الذي يدعم تنفيذ العديد من مبادرات الأمين العام. فالفريق على سبيل المثال هو المسؤول، بصفته الهيئة المكلفة بالتحقيق، عن إبلاغ مكتب الأمين العام بجميع الادعاءات حيثما تتوافر بشأنها معلومات تكفي لتحديد عمل ينطوي على استغلال أو انتهاك جنسيين ويكون من الممكن تحديد هوية الجاني الذي ارتكبه أو هوية الضحية التي تعرضت له. ويشمل ذلك الادعاءات التي تتعلق بموظفي المكتب وبالموظفين العاملين لدى شركائه المنفذين على حد سواء. وتتاح تلك الإحصاءات للجمهور بشكل آني.

98 - وشارك الفريق في جلسة إحاطة بشأن مسؤوليات السلطات الإقليمية فيما يتعلق بالتحقيقات في سوء السلوك الجنسي، إلى جانب المنسق العام الجديد المعني في المكتب بالحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي. وواصل الفريق تقديم التوجيه إلى المكاتب المحلية على أساس مخصص.

99 - ويساعد الفريق الإدارة على تيسير مشاركة المكتب في أداة التحقق من انعدام السوابق (Clear Check)، وهي أداة فرز مشتركة بين الوكالات أنشئت لمنع توظيف الجناة وإعادة توظيفهم. ويجري التحقق من سيرة جميع الموظفين الذين يستقدمهم المكتب باستخدام أداة التحقق من انعدام السوابق، حيث يسجل الفريق جميع موظفي المكتب الحاليين أو السابقين الذين فُصِلوا بسبب ثبوت ادعاءات التحرش الجنسي أو الاستغلال والانتهاك الجنسيين المنسوبة إليهم بالأدلة، أو الذين تركوا المنظمة قبل أن تنتهي التحقيقات أو القضايا التأديبية المتعلقة بهم التي وردت فيها هذه الادعاءات. وفي عام 2023، استجاب الفريق أيضا لتسع طلبات وردت إليه من كيانات الأمم المتحدة الأخرى للتحقق من أفراد باستخدام أداة التحقق من انعدام السوابق.

100 - ويواصل الفريق التنسيق مع مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى بشأن هذه المسائل من خلال عضويته في فريق ممثلي دوائر التحقيق بالأمم المتحدة وبحضوره المؤتمرات التي تعقدها اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات وفرقة العمل التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعنية بالتصدي للتحرش الجنسي داخل مؤسسات منظومة الأمم المتحدة.

101 - وفي إطار استراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة الاستغلال والانتهاك الجنسيين، تعاون الفريق في عام 2023 مع ست من مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى (المنظمة الدولية للهجرة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة

الصحة العالمية) على إجراء تدريب مشترك بين الوكالات لفائدة جهات التنسيق المعنية بمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين من جميع أنحاء العالم.

واو - شبكة العلاقات والتعاون المهني

102 - خلال عام 2023، ظل الفريق عضوا نشطا في مجموعة ممثلي دوائر المراجعة الداخلية للحسابات التابعة لمؤسسات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2023، شارك الفريق في المؤتمر الثالث والعشرين للمحققين الدوليين الذي استضافه المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير.

103 - وفي عام 2023، وقع الفريق مذكرات تفاهم مع مكتب المفتش العام لمؤسسة الولايات المتحدة لتمويل التنمية الدولية ولوزارة الدفاع الأمريكية، ليصل بذلك عدد هذه الاتفاقات إلى 23 اتفاقا. وتعزز هذه الاتفاقات ثقة الشركاء في المكتب، وتمثل أداة قوية لتوفير الضمانات للزملاء الميدانيين أثناء تفاوضهم على التمويل مع العملاء.

زاي - الخدمات الاستشارية

104 - قدم قسم التحقيقات التوجيه والمشورة إلى موظفي وإدارة المكتب بشأن طائفة واسعة من المسائل المتعلقة بحالات سوء السلوك والمخالفات المحتملة، بما في ذلك التدابير البديلة لتسويتها.

105 - وشارك القسم بصفة استشارية في الاجتماعات التي عقدتها لجنة استعراض الموردين والفريق العامل المعني بمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين التابع للمكتب.

الاتفاقات المبرمة مع الجهات المانحة والإبلاغ

106 - في عام 2023، حدثت زيادة كبيرة في مشاركة الفريق في التفاوض على الاتفاقات مع الجهات المانحة وفي الاستجابة لعدد متزايد من الطلبات المقدمة من الجهات المانحة للحصول على معلومات عن التحقيقات وغيرها من الشواغل المتعلقة بالنزاهة. وشارك القسم في صياغة واستعراض 10 اتفاقات تمويل واتفاقات قانونية فردية مع الجهات المانحة والأطراف الأخرى، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية.

107 - وبفضل إضافة وظيفة متفرغة لتقديم التقارير إلى الجهات المانحة، أصبح القسم يتواصل بانتظام مع مكاتب التحقيق التابعة للجهات المانحة والشركاء الآخرين بشأن قضايا محددة متعلقة بسوء السلوك والمخالفات. وفي عام 2023، امتثل القسم لاتفاقات المشاريع بالإبلاغ عن 56 ادعاءً جديداً موثوقاً بسوء سلوك متصل بتبرعات جهات مانحة محددة، وأبلغ عن نتائج 53 قضية أُغلقت خلال العام. وقدم القسم إحاطات عديدة للجهات المانحة.

حاء - التدابير الاستباقية للتصدي للغش والفساد

المراجعة المحاسبية القضائية الاستباقية

108 - أصدر الفريق تكليفا بإجراء المرحلة الأولى من المراجعة المحاسبية القضائية لاستخدام المكتب لإجراءات الشراء الطارئة، التي تجيز منح إعفاءات في حالات الطوارئ من الأساليب الرسمية لطلب تقديم

العطاءات. وفي عام 2022، أجريت 31 في المائة من مجموع مشتريات المكتب باستخدام تلك الإجراءات. ويشكل ذلك خطرا على عمليات المكتب، وقد لاحظ الفريق زيادة في عدد التحقيقات المتصلة بعمليات الشراء الطارئة هذه.

109 - وستُنجز المرحلة الأولى من عملية المراجعة في الربع الأول من عام 2024، وستحدِّد مخاطر الغش ومواطن الضعف في إجراءات الرقابة والإجراءات.

الاتصالات والتدريب

110 - في عام 2023، واصل قسم التحقيقات تقديم التدريب بشأن الغش والفساد إلى مختلف المكاتب التابعة للمكتب لزيادة الوعي بهذه المسائل بصورة استباقية. وكثف القسم جهوده المبذولة في مجال التوعية، فقدم عروضا أمام 119 1 موظفا وتسعة من الشركاء المنفذين في المرحلة الأولى في 11 مكتبا وفي جميع المناطق التي يعمل فيها المكتب. وتراوحت المواضيع بين عرض عام لعمل القسم، إلى شرح كيفية التعرف على المشاكل المحتملة، ومعرفة الجهات التي ينبغي إبلاغها بالادعاءات وكيفية الإبلاغ عنها.